التعليقُ النحويّ وصورُه في اللغة العربيّة

ومذهبُ عبد القاهر الجرجانيّ فيه

أ.مقداد حوالام•

الملخّص:

المعاني النحويّةُ المسمّاةُ في اللغة العربيّةِ «أبوابَ النحوِ كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافةِ وغيرِها، الناشئةِ عن طريق الإسنادِ والتعديةِ والتخصيصِ والتفسيرِ والملابسةِ والنسبةِ وغيرِها. أو تلك المسمّاةُ «أساليبَ الجملِ «كالاستفهام والنفيِ والنهيِ والنداءِ وغيرِها، كلُّها مرهونةٌ في التركيب العربيّ السليمِ بالعلاقات القائمةِ بين الوحدات والعناصرِ .الكلِمِ .المكوّنةِ للجمل والمركَّباتِ وِفقَ قوانينِ النحوِ وقواعدِه وأحكامِه. كما يراها «عبدُ القاهرِ الجرجانيّ ويلخِّصُها في فكرة نظمِ الكلامِ وتأليفِه عنده، من خلال كتابِه «دلائل الإعجازِ حيثُ قدّمَ فيه صُوَرًا ونماذجَ عن التعليق الصحيحِ المُمكنِ بين أفراد الكلِم، الذي ينتُجُ عنه كلامٌ فصيحٌ مفيد، وكما فهمها كثيرٌ من اللغويّين العربِ المحدَثين.

الكلمات المفتاحيّة: التعليق والتعلُّق، الإسناد، الارتباط، النحو، النظم، التأليف، صور التعليق، العلاقات التركيبيّة.

Abstract

Grammatical significations called in Arabic ¨ the parts of grammar¨ as the subject, complement, the addition and others created through issuance, personalization, transitive relation, explanation, report and others, or which called ¨ types of sentences ¨ as interrogative, negative, prohibition appeal and others, all are related, in good Arabic structure, to the existing relations between the and elements constituting the phrases and incorporated in accordance with the rules and basics of arabic grammar as sees and summarizes ¨ al jurjani Abdulkaher ¨ by the idea of building and production of speech through his book ¨ the signs of miracle ¨ (dala'el el i'djaz) in which he provided images and examples for good comment possible between the speech

• أستاذ مساعد أ، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة البويرة.

elementes from which produced an eloquent speech and beneficial, as included several modern arabs linguists.

Keywords: comment and attachment, attribution, links, grammar, construction and production, examples of the comment, compositional relationships.

1 .معنى التعليق: الأصل اللغويُّ المعجميُّ لهذا المصطلح هو (عَلِقَ)، جاء في «اللسان :»عَلِقَ بالشيء عَلَقًا وعَلِقَةً: نَشِبَ فيه [1]. ومنه نشأَتِ مصطلحاتٌ كثيرةُ التداوُلِ والاستعمالِ على غرار (العلاقة والتعليقِ والتعلُّقِ)؛ فـ(العلاقة: بفتح العينِ رابطةٌ، ربطُ معنًى بمعنًى آخرَ... تُستعمَلُ للمعاني، وبالكسر في الأمور المحسوسةِ. شيءٌ بسببه يستصحِبُ شيءٌ شيئًا آخرَ. استصحبَه دعاه إلى الصحبة. فالمعنى أنّ العَلاقةَ شيءٌ بسببه يطلُبُ الشيءُ الأوّلُ أن يكونَ الشيءُ الثاني مصاحِبًا له[2] والعلاقة في اللغة هي الارتباطُ، والصلةُ بين معنيينِ[3] ومنه أيضًا (التعليقُ) من (علّقَ) بتضعيف اللاّم، يقال: عُلِّقَ بها تعليقًا أي ارتبطَ بها أو أحبّها[4] وعلّق الشيءَ بالشيء أو عليه: جعلَه معلَّقًا به، مستمسِكًا به. و(التعلُّق): مصدرُ (تعلَّقَ) بزيادة التاءِ وتضعيفِ اللاّم، وتعلَّقَ الشيءُ بالشيء: نَشِبَ فيه واستمسكَ به[5].

واعتمادًا على المعنى اللغويّ لمصطلح (التعليقِ) المتقدِّمِ كان معناه النحويّ، فمن معانيه في النحو الارتباطُ، كتعليق شبهِ الجملةِ بالفعل أو شبهِه[6]. أي ارتباطهما وحاجة كلٍّ منهما إلى الآخر. وتعلُّقِ الشرطِ بجوابِه والعكسِ كما في قول سيبويه:»وإنّما انجزمَ هذا الجوابُ كما انجزمَ جوابُ (إنْ تأتِني) بـ(إنْ تأتِني)، لأنّهم جعلوه معلّقًا بالأوّل غيرَ مستغْنٍ عنه إذا أرادوا الجزاءَ، كما أنّ (إنْ تأتِني) غيرُ مستغنيةٍ عن (آتِك) [7].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادّة (علق).

(2) محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، تقديم رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.لبنان، ط1، 1996، ج2 / ص1205.

(3) إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت .لبنان، ط1، 2006، ج6/ص447.

(4) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت .لبنان، الطبعة الجديدة، 2007م، ص389.

(5) إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، ج4/ ص583. 584.

(6) إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، ج4/ ص583.

(7) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت،

2 .**التعليق والإسناد:** كثيرًا ما يقترنُ مصطلَحُ التعليقِ أو التعلُّقِ بمصطلح الإسناد. كما في قول ابنِ مالكٍ[1] عن الإسناد بأنّه عبارةٌ عن تعليق خبرٍ بمخبَرٍ عنه، نحو:(زيدٌ قائمٌ) في المعنى والدلالةِ. واعتبرَ الزمخشريُّ الإسنادَ ضربًا من العقد والتركيبِ يجبُ توفُّرُه في نيّة المتكلّمِ المنشئِ وقصدِه، بدون ذلك يكونُ طَرَفاه في حكم الأصواتِ غيرِ الدالّةِ على كلامٍ؛ إذْ أنّها حينذاك لا تدلُّ على معنًى تامٍّ. بل هي في حكم الأصواتِ التي يُنعَقُ بها غيرَ مُعربةٍ ولا مبينةٍ[2] فالمبتدأُ والخبرُ مثلاً يرتفعان «مع تركيب المبتدأِ بالإخبار عنه، وتركيبِ الخبرِ بالإخبار به [3] لأنّ الإعرابَ الذي به يُدَلُّ على المعاني «لا يُستحَقّ إلاّ بعدَ العقدِ والتركيبِ [4] فقَصْدُ علاقةِ العقدِ والتركيبِ بين طرفيِ الإسنادِ المسندِ إليه والمسندِ هذه تُعَدُّ من أهمّ شروطِ الكلامِ المفيدِ. فهما عُمدتا الكلام[5] مرتبطان أشدَّ الارتباطِ بوساطة الإسناد، يَطلُبُ كلٌّ منهما الآخر، ولا مناصّ للمتكلّم من الوفاء بهما حتّى يتحقّقَ ما يتغيّاه التركيبُ من فوائد[6]. وهذا ما يُفهَمُ من كلام سيبويه:»هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغنَى أحدُهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلّمُ منه بُدًّا [7] وقولِ المبرّدُ في تحليل جملة (زيدٌ منطلقٌ):»فالابتداءُ نحو قولك:(زيدٌ)، فإذا ذكرتَه فإنّما تذكُرُه للسامع ليتوقّعَ ما تُخبِرُه به عنه، فإذا قلتَ:(منطلقٌ) أو ما أشبهَه صحّ الكلامُ، وكانت الفائدةُ للسامع في الخبر؛ لأنّه قد كان يَعرِفُ زيدًا كما تعرفُه، ولولا ذلك لم تقُلْ له (زيدٌ)، ولكنتَ قائلاً:(رجلٌ يُقال له زيدٌ)، فلمّا كان يعرِفُ زيدًا، ويجهَلُ ما تُخبِرُه به عنه أفدتَه الخبرَ، فصَحَّ الكلامُ؛ لأنّ اللفظةَ الواحدةَ من الاسم والفعلِ لا تفيدُ شيئًا، وإذا قَرنتَها بما يصلُح حدَثَ معنىً واستغنى الكلامُ [8] ومعنى عدم الاستغناءِ يعبّرُ عن قوة

ط3،1/93.94.

(1) ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائيّ الحيّانيّ الأندلسيّ، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، د.ط، د.ت، ج1، ص9. وجلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط، 1413ه/1992م، 11/1.

(2) ينظر أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت.لبنان، ط1، 1424ه/2003م،ص31. وابن يعيش، شرح المفصّل 84.83/1.

(3) أبو حيّان الأندلسيّ، التذييل والتكميل 263/3.

(4)أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، تحقيق سعيد محمود عقيّل، دار الجيل، بيروت.لبنان، ط1، 1424ه/2003، ص31.

(5) عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، 1/ 73، وفاضل صالح السامرائي، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها ، ص14 نقلا عن الهمع11/1.

(6) علي أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م، ص19.

(7) سيبويه، الكتاب،22/1. وفي نسخةٍ:.لا يستغني..

(8) أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، كتاب المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث

حاجةِ كلِّ طرفٍ للآخر، حتى لكأنّهما كلمةٌ واحدةٌ، كما فُهِمَ من قول سيبويه مثلاً:»واعلمْ أنّ المبتدأَ لا بُدَّ له من أن يكون المبنيُّ عليه شيئًا هو هو [1] فالإسنادُ علاقةٌ بين طرفين[2] وهو جزءٌ هامٌّ مهمٌّ غيرُ منطوقٍ به في الكلام، ولكنّه هو الذي يجعلُه مركَّبًا متماسِكًا منعقِدًا، إذْ هو رابطةٌ[3] وتعليقٌ.

وقال عبدِ القاهرِ:»وليت شعري، كيف يُتصوَّرُ وقوعُ قصدٍ منك إلى معنًى من دون أن تريدَ تعليقَها. أي كلمة .بمعنى كلمةٍ أخرى. ومعنى هذا القصدِ إلى معاني الكلمِ أن تُعلِمَ السامعَ بها شيئًا لا يَعلَمُه؟ ومعلومٌ أنّك .أيّها المتكلّمُ .لستَ تقصدُ أن تُعلِمَ السامعَ معاني الكلِمِ المفردةِ التي تُكَلّمُه بها، فلا تقول:(خرَجَ زيدٌ) لتُعْلِمَه معنى (خرَج) في اللّغة، ومعنى (زيد)، كيف ومحالٌ أن تُكلّمَه بألفاظٍ لا يعرفُها كما تَعرفُ؟ ولهذا لم يكنِ الفعلُ وحدَه من دون الاسمِ، ولا الاسمُ وحدَه من دون اسمٍ آخرَ أو فعلٍ كلامًا، وكنتَ لو قلتَ:(خرجَ)، ولم تأْتِ باسمٍ ولا قدّرْتَ فيه ضميرَ الشيءِ، أو قلتَ: (زيدٌ) ولم تأتِ بفعلٍ ولا اسمٍ آخرَ، ولم تُضمِرْه في نفسك كان ذلك وصَوْتًا تَصُوتُه سواءً، فاعرفْه [4] وأغلبُ الظنّ أنّ ما يَقصدُه الجرجانيّ بمصطلح «التعليقِ ومشتقاتِه وتفصيلِه ذلك هو ما يُريدُه النحاةُ من الإسناد، وإنْ كان التعليقُ أوسعَ من الإسناد؛ إذِ الإسنادُ قرينةٌ واحدةٌ من قرائن التعليقِ المعنويّةِ بَلْهَ اللفظيّة[5] يقول عبد القاهر:»معلومٌ أنْ ليس النظمُ سوى تعليقِ الكلِمِ بعضِها ببعضٍ، وجعلِ بعضِها بسببٍ من بعضٍ . وبعدَ أن ذكرَ صُوَرًا من تعلُّق الاسمِ بالاسم، وتعلُّقِ الاسمِ بالفعل، وتعلُّقِ الحرفِ بهما، قال:»ومُختصَرُ كلّ الأمرِ: أنّه لا يكونُ كلامٌ من جزءٍ واحدٍ، وأنّه لا بُدّ من مسندٍ ومسندٍ إليه ... وجملةُ الأمرِ: أنّه لا يكونُ كلامٌ من حرفٍ وفعلٍ أصلاً، ولا من حرفٍ واسمٍ إلاّ في النداء... [6] ويشَبّهُ عبدُ القاهرِ العلاقةَ بين الألفاظِ المكوّنةِ للكلامِ المفيدِ بما يقومُ به الصائغُ الماهرُ في عمله، يقول:»واعلمْ أنّ مَثَلَ واضعِ الكلامِ مَثَلُ مَن يأخذُ قِطَعًا من الذهب أو الفضّةِ فيُذيبُ بعضَها في بعضٍ حتّى تصيرَ قطعةً واحدةً. وذلك أنّك إذا

الإسلاميّ، القاهرة، ط2، 1399هـ/1979م، 126/4.

(1) سيبويه، الكتاب، 127/2.

(2) علي أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، ص42.

(3) شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، م.ع.س، ط1، 1414هـ/1993م، قسم1/ مجلد1/ ص19.

(4) عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، شكله وشرح غامضَه وخرّج شواهدَه وقدّم له ووضع فهارسَه ياسين الأيّوبي، المكتبة العصريّة، صيدا. بيروت،1424هـ/2003م، دلائل الإعجاز ص 388.

(5) للتوسّع في هذه الفكرة يُنظر تمّام حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص181 وما بعدها تحت عنواني . النظام النحوي، وقرائن التعليق .

(6) عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص57 وما بعدها.

فلتَ:(ضربَ زيدٌ عمرًا يومَ الجمعةِ ضربًا شديدًا تأديبًا له)، فإنّك تحصُلُ من مجموع هذه الكلمِ كلِّها على مفهومٍ هو معنًى واحدٌ، لا عدّةُ معانٍ كما يَتوهّمُه الناسُ، وذلك لأنّك لم تأتِ بهذه الكلمِ لتُفيدَه أنفُسَ معانيها وإنّما جئتَ بها لتُفيدَه وجوهَ التعلُّقِ التي بين الفعلِ الذي هو (ضربَ) وبين ما عمِلَ فيه، والأحكامَ التي هي محصولُ التعلُّقِ... لأنّ (عَمْرًا) مفعولٌ لـ(ضرْبٍ) وقعَ من (زيدٍ) عليه، و(يومَ الجمعةِ) زمانٌ لـ(ضرْبٍ) وقعَ من (زيدٍ)، و(ضرْبًا شديدًا) بيانٌ لذلك الضربِ كيفَ هو وما صفتُه؟، و(التأديبُ) علّةُ وبيانُ أنّه كان الغرضَ منه. وإذا كان ذلك كذلك بَانَ وثَبَتَ أنّ المفهومَ من مجموع الكلِمِ معنًى واحدٌ لا عدّةُ معانٍ؛ وهو إثباتُك زيدًا فاعلاً ضربًا لعمرٍو في وقت كذا، وعلى صفة كذا، ولغرَض كذا؛ ولهذا المعنى نقولُ إنّه كلامٌ واحدٌ [1] قال أحد الباحثين يُقدِّمُ لنظريّة النظمِ عند الجرجاني:»والنظمُ: هو البوتقةُ التي تنصهرُ فيها الكلماتُ المفردةُ، وتتداخلُ معانيها حتى تصيرَ معنًى واحدًا لا عدّةَ معانٍ [2] هذا يعني أنّ المعنى المستفادَ من الجملة بعد توسيعِها وامتدادِها يصيرُ غيرَ المعنى الذي استُفيدَ من النواة الإسناديّةِ وحدَها، وذلك لأنّ الجملةَ تؤدّي معنًى دلاليًّا واحدًا لا عدّةَ معانٍ، وكلّما أُنشِئتْ علاقةٌ جديدةٍ في الجملة تغيّرَ معنى الجملةِ عمّا كان عليه قبل إنشاءِ تلك العلاقةِ[3] فاللّغةُ والكلامُ مجموعةٌ من العلاقات لا مجموعةٌ من الألفاظ،[4]والمعاني التي «تنشأُ من تعلُّق الاسمِ بالاسم، أو أو تعلُّقِ الاسمِ بالفعل، وتعلُّقِ الحرفِ بهما هي معاني النحوِ وأحكامُه، فالتعلُّقُ والإسنادُ يُفهَمان من النحو، وعنهما تكونُ المعاني التي يريدُ المتكلِّمُ إبرازَها، ويستطيعُ السامعُ إدراكَها [5] فالإسنادُ هو «العلاقةُ الرابطةُ بين العنصرَين المكوّنين لأقلّ الكلامِ المفيد. وهذه العلاقةُ هي «محورُ الكلام، والمركّباتُ التي لا تُحقّقُ فيها هذه العلاقةُ لا تُعَدُّ كلامًا [6].

بالنظر إلى الجمل الآتيةِ تتّضحُ هذه العلاقةُ أكثرَ، ويُدرَكُ الفرقُ بين كلِّ جملتَين في المجموعتين المكوَّنتين من نفس الكلماتِ تقريبًا، وذلك بالتركيز على علاقة الإسنادِ فقط دون سواها من العلاقات التركيبيّةِ:

([1]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 388. 389.

([2]) عبد العاطي غريب علاّم، دراسات في البلاغة العربية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1997م، ص3.

([3]) ينظر محمد رزق شُعير، الوظائف الدلاليّة للجملة العربيّة، ص37.

([4]) عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض، ص76، نقلا عن محمد مندور، في الميزان الجديد، ص147.

([5]) عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، ص80.

([6]) محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص11.

.المجموعة الأولى: أَمُكْرِمٌ محمّدٌ عليًّا؟ ب. أمكرِمُ محمّدٍ عليٌّ؟

العلاقةُ بين الكلمتين (مكرِمٌ) و(محمّدٌ) في الجملة (ا) علاقةُ إسنادٍ؛ فـ (مكرِمٌ) مبتدأٌ وصفٌ مشتقٌّ (اسمُ فاعلٍ) مسندٌ إليه، و(محمّدٌ) فاعلٌ له سدّ مَسَدَّ الخبرِ، فهو مسندٌ، أو هو مبتدأٌ مؤخَّرٌ خبرُه مقدّمٌ (مكرِمٌ). أمّا العلاقةُ بين (مكرِمٌ) و(محمّدٍ) في الجملة (ب) فقد افتقدت الإسنادَ. وانتقلتِ العلاقةُ الإسناديّةُ إلى ما بين (مكرمُ) و(عليٌّ).

.المجموعة الثالثة: ا– محمّدٌ أخوك. ب. محمّدٌ أخوك ناجحٌ.

نجدُ العلاقةَ فيها بين الكلمتين (محمّدٌ) و(أخوك) في الجملة (ا) إسناديّةً، في حين هي في (ب) غيرُ ذلك، بل صارتْ علاقةُ الإسنادِ بين (محمّدٌ) و(ناجحٌ) لأنّ (أخوك) صار تابعًا. وهما معًا مسندٌ إليه مبتدأٌ، و(ناجحٌ) مسندٌ خبرٌ. ولو صدَّرنا الجملتين بـ «إنَّ «لظلّتْ كلمةُ (أخوك) في (ا) مرفوعةً على الخبريّة، فنقول:(إنّ محمّدًا أخوك) لأنّها خبرٌ مسندٌ، بينما في (ب) فإنّها ستُنصَبُ، فنقول:(إنّ محمّدًا أخاك ناجحٌ)، لأنّها صارتْ كالجزء من كلمة (محمّدًا) المنصوبةِ بحكم تبعيّتِها لها. فصار في الجملة إسنادان يُمكنُ تمثيلُهما بالشكل الآتي:

مسند إليه « مسند (مسند إليه مسند). أو: مسند إليه1 (مسند إليه2 مسند للمسند إليه2) وهما معًا مسندٌ للمسند إليه1. أي: مبتدأ1 مبتدأ2 خبر للمبتدأ1، والمبتدأ 2 مع خبره خبرٌ للمبتدأ1.

3 .التعليقُ عند عبد القاهر الجرجانيّ: سبقَ أنّ عبد القاهرِ يصرّحُ في مدخل «دلائل الإعجاز «أنّ النظمَ عنده ليس «سوى تعليقِ الكلِمِ بعضِها ببعضٍ، وجعلِ بعضِها بسببٍ من بعض [1]. والتعليقُ هنا كما فهمَه تمّام حسّان هو الذي يُفسِّرُ العلاقاتِ السياقيّةِ أو التركيبيّةِ، وهو روحُ «النظمِ «الذي «جعلَه الجرجاني للمعاني؛ أي أنّ النظمَ عنده هو تصوُّرُ العلاقاتِ النحويّةِ بين الأبوابِ النحويّة، كتصوّر علاقةِ الإسنادِ بين المسندِ إليه والمسندِ، وتصوُّرِ علاقةِ التعديةِ بين الفعلِ والمفعولِ به، وتصوّرِ علاقةِ السببيّةِ بين الفعلِ والمفعولِ لأجله، وهلمّ جرّا [2]. فالنظمُ نظمُ المعاني النحويّةِ في نفس المتكلّمِ لا بناءُ الكلماتِ في صورة جملةٍ[3]. إذْ أنّ الكلمةَ الواحدةَ دونَ ربطِها بأخواتها ربطًا نحويًّا محكَمًا لفظًا أو تقديرًا فإنّها إذْ ذاك «لا تزيدُ عن كونها صوتًا نصوتُه. إذ لا فائدةَ خبريّة ولا بلاغيّة ولا سِمة نحويّة

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيّوبي، ص 57. وفي طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، 2004 م، بتعليق محمود محمد شاكر، ص4 في المدخل،
(2) تمّام حسّان، اللغة العربية، ص 186و188.
(3)تمّام حسّان، اللغة العربية، ص 187.

... وإنّما تظهرُ فيها الفائدةُ الإخباريّةُ والصفاتُ النحويّةُ عند دخولِها في الجملة وتأليفِ الكلام [1] والنظمُ عندَه هو «توخّي معاني النحوِ في معاني الكلِمِ، وأنّ توخّيها في متون الألفاظِ محالٌ [2].

والمتتبّعُ لكلام عبد القاهر يدركُ أنّه يُبعِدُ تعليقَ الحروفِ .الأصواتِ لا الأدوات .من النظم والتعليق ، وأنّ ذلك مختصٌّ بالكلمات والألفاظِ الدالّةِ. فقد قال:»وممّا يجبُ إحكامُه... الفرقُ بين قولنا: حروفٌ منظومةٌ، وكلِمٌ منظومةٌ. وذلك أنّ نظمَ الحروفِ هو تواليها في النطق فقط، وليس نظمُها بمقتضًى عن معنًى، ولا الناظمُ لها بمُقتفٍ بذلك رسمًا من العقل اقتضى أن يَتحرّى في نظمه ما تحرّاه. فلو أنّ واضِعَ اللغةِ كان قد قال: (رَبَضَ) مكانَ (ضَرَبَ) ، فما كان في ذلك ما يُؤدّي إلى فسادٍ. وأمّا نظمُ الكلِمِ فليس الأمرُ فيه كذلك؛ لأنّك تقتفي في نظمها آثارَ المعاني، وترتّبُها على حسب ترتيبِ المعاني في النفس ، فهو إذن نظمٌ يُعتبَرُ فيه حالُ المنظومِ بعضِه مع بعض، وليس هو النظمُ الذي معناه ضمُّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتّفق [3]. فنظمُ الحروفِ في الألفاظ إذنْ اعتباطيٌّ، هو مجرّدُ ضمِّ حرفٍ إلى آخرَ حسبَ الوضعِ الذي كان له، لا لمعنًى اجتماعيٍّ يُرادُ توصيلُه وتبليغُه، ولا معنًى نفسيٍّ يُرامُ وصفُه والإفصاحُ عنه. وأمّا المعنى الوظيفيُّ النحويّ فهو للألفاظ والكلِمِ وقد ضُمَّ بعضُها إلى بعضٍ، على طريقةٍ مخصوصةٍ وِفقًا لمعاني النحو وأحكامِه. فليس «من عاقلٍ يفتحُ عينَ قلبِه إلاّ وهو يعلمُ ضرورةً أنّ المعنى في ضمّ بعضِها إلى بعضٍ تعليقُ بعضِها ببعضٍ، وجعلِ بعضِها بسببٍ من بعض، لا أن يَنطقَ ببعضها في أثرِ بعضٍ من غير أن يكونَ فيما بينها تعلُّقٌ، ويعلمُ كذلك ضرورةً .إذا فكّرَ أنّ التعلُّقَ يكونُ فيما بينَ معانيها، لا فيما بينَها أنفُسِها... [4] يُفهَمُ من كلام عبدُ القاهرِ أنّ قيمةَ الكلِمِ والألفاظِ وأهمّيّتَها، أو مزيّتَها وفصاحتَها بتعبيره ليستْ في ذواتها وأنفُسِها، ولا لمعانيها اللغويّةِ القاموسيّةِ، وإنّما في تركيبها ونظمِها وترتيبِها، وأنّ الفكرَ لا يتعلّقُ بها مفردةً، ولا بمعانيها في أنفسها، إنّما يتعلّقُ بما بين تلك المعاني من علاقاتٍ، وهذه العلاقاتُ ليستْ إلاّ معاني النحوِ [5]. وذلك من قَبيل قوله: «... بأنّ الفصاحةَ لا تكونُ في الكلِم أفرادًا، وأنّها إنّما تكونُ إذا ضُمَّ بعضُها إلى بعضٍ، وكان يكونُ المرادُ

(1) أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1995م، ص 127.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيّوبي، ص350 و351.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيّوبي، ص 102.

(4) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 425.

(5) محمد عبد المطّلب، البلاغة والأسلوبيّة، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط1، 1994، ص50.

بضمّ بعضِها إلى بعضٍ تعليقَ معانيها بعضِها ببعضٍ، لا كونَ بعضِها في النطقِ على أثر بعض... [1] وقوله:»أنّ الألفاظَ المفردةَ التي هي أوضاعُ اللغةِ لم توضعْ لتُعرَفَ معانيها في أنفسها، ولكنْ لأنْ يُضَمَّ بعضُها إلى بعضٍ فيُعرَفَ فيما بينها من فوائدَ [2]. يعني معاني الكلِمِ المنظومةِ لا المفردةِ؛ فالسامعُ يُفترَضُ أن يكونَ على علمٍ بمعاني الكلِمِ المفردةِ التي يُخاطَبُ ويُكلَّمُ بها، أو بالأحرى يُخبَرُ بها ويسمعُها، فعندما يقولُ المتكلّمُ مثلاً:(خرجَ زيدٌ)، فلا يكونُ الغرضُ والقصدُ من الكلام إخبارَ السامعِ وإفهامَه معنى الخروجِ، ولا معنى زيدٍ، مفرَدَينِ غيرِ متعلّقَينِ ببعضهما، أي مجرَّدَينِ من معاني النظمِ والنحو[3]. وإنّما المرادُ من ذلك إفادتُه بنسبة الخروجِ إلى زيدٍ، وحصولُ الفعلِ منه، وإسنادِه إليه. فليستِ الألفاظُ عندَه إلاّ رُموزًا للمعاني المقرّرةِ، والإنسانُ . متكلّمًا أو متلقّيًا .يَعرفُ مذلولَ الألفاظِ المفردةِ أوّلاً، ثمّ يعرفُ الألفاظَ الدالّةَ عليها ثانيًا، لأن «الألفاظَ سماتٌ لمعانيها، ولا يُتصوَّرُ أن تسبقَ الألفاظُ معانيها، فذلك ضربٌ من المحال [4]. قال عبدُ القاهرِ في ذلك:»وممّا ينبغي أن يعلمَه الإنسانُ ويجعلَه على ذكرٍ، أنّه لا يُتصوَّرُ أن يتعلّقَ الفكرُ بمعاني الكلمِ أفرادًا ومجرَّدةً من معاني النحوِ؛ فلا يقومُ في وهمٍ، ولا يصحُّ في عقلٍ أن يَتفكّرَ متفكِّرٌ في معنى فعلٍ من غير أن يريدَ إعمالَه في اسمٍ، ولا أن يتفكّرَ في معنى اسمٍ من غير أن يريدَ إعمالَ فعلٍ فيه، وجعْلَه فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريدَ منه حُكمًا سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريدَ جعْلَه مبتدأً أو خبرًا أو صفةً أو حالاً أو ما شاكَلَ ذلك [5]. ومن ذلك أيضًا قولُه في «أسرار البلاغة :»... والألفاظُ لا تفيدُ حتى تُؤلَّفَ ضربًا خاصًّا من التأليف، ويُعمَدَ بها إلى وجهٍ دون وجهٍ من التركيب والترتيب. فلو أنّك عمدْتَ إلى بيت شعرٍ أو فصلِ نثرٍ فعددْتَ كلماتِه عدًّا كيفَ جاءَ واتّفقَ، وأبطلْتَ نضَدَه ونظامَه الذي عليه بُنيَ، وفيه أُفرِغَ المعنى وأُجرِي، وغيّرتَ ترتيبَه الذي بخصوصيّته أفادَ ما أفادَ، وبنسَقه المخصوصِ أبانَ المراد،...، أخرجتَه من كمال البيانِ إلى مجال الهذيانِ [6]. وذلك لأنّ «المعنى الذي كانتْ له هذه الكلِمُ بيتَ شعرٍ أو فصلَ خطابٍ، هو ترتيبُها على طريقٍ معلومةٍ، وحصولُها على صورةٍ من

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيّوبي، ص 426.
(2) عبد القاهر الجرجاني، تقديم ياسين الأيّوبي، ص 495.
(3) من الباحثين من لا يُميّز بين النحو والنظم، فمحمد مندور مثلاً يُسمّي علم النحو أو علم التراكيب syntaxe بعلم النظم. النقد المنهجي عند العرب، ص 437.
(4) محمد عبد المطّلب، البلاغة والأسلوبيّة، ص46 بتصرّف.
(5) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيّوبي، ص 387.
(6) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة، ص4 و5. وانظر مثل ذلك في دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص 387.

التأليف مخصوصةٍ [1]. معنى ذلك أنّ الحُسنَ في الألفاظ .على سلامتها وشرفها . ليس ذاتيًّا، وإنّما سببُه إجادةُ نظمِها مع أخواتها المجاورةِ لها، فبذلك فقط يكونُ الكلامُ كلامًا. لأنّ الألفاظ في نظره ليستْ إلاّ رموزًا وعلاماتٍ لمعانيها ومدلولاتِها[2] تشيرُ إليها. وقال:»... لا يُتصوَّرُ أنْ تعرفَ للفظ موضِعًا من غير أنْ تعرفَ معناه، ولا أن تتوخّى في الألفاظ، من حيثُ هي ألفاظٌ، ترتيبًا ونظمًا، وأنّك تتوخّى الترتيبّ في المعاني، وتُعمِلَ الفكرَ هناك، فإذا تمَّ لك ذلك أتبعْتَها الألفاظَ، وقفوْتَ بها آثارَها، وأنّك إذا فرغْتَ من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتجْ إلى أن تستأنفَ فكرًا في ترتيب الألفاظِ، بل تجدُها تترتّبُ لك بحكم أنّها خَدَمٌ للمعاني، وتابعةٌ لها ولاحِقةٌ بها، وأنّ العلمَ بمواقع المعاني في النفس علمٌ بمواقع الألفاظِ الدالّةِ عليها في النطق [3]. فالمتكلِّمُ حينما يرغبُ في الكلام لا يطلبُ اللفظَ أوّلاً، إنّما يطلبُ المعنى، فإذا ظفِرَ به وتحصّلَ له تلاحقتِ الألفاظُ إلى لسانه، فيختارُ منها ما يوافقُ الفكرةَ والمعنى[4]. علّق درويش الجندي على هذا الأمرِ بقوله:»وهو– الجرجاني .في هذا يتّفقُ مع ما يقولُ نودييه (Nodier) في هذا المعنى:»إنّ الكلمةَ ثمرةٌ للفكرة، فمتى نضجتِ الفكرةُ سقطتِ كما تسقطُ الثمرةُ الناضجةُ، ولكنّها تسقطُ على كلمتها [5].

وهذا لا يعني أنّ الجرجاني يُهملُ اللفظَ ويحتقِرُ شأنَه، كلاّ! فإنّه يُنزِلُه منزلتَه ويهتمُّ به، ويجمعُ بينه وبين المعنى «عن طريق ما يحدُثُ بينهما من الْتِحامٍ في الصياغة والتصوير [6]. وأنْ لا سبيلَ إلى فهم نظمِ المعاني في النفس وترتيبها إلاّ بنظم بنظم الألفاظِ [7] الدالّةِ عليها في النطق. فاللفظُ .في عرفه .وعاءٌ للمعنى يقعُ بسببه ضرورةً، ولولاه ما كان .اللفظُ .ليكونَ، وإنْ كانَ فسيكونُ أجوفَ خاويًا، وإذا كان الأمرُ كذلك وجبَ أن يتبعَ اللفظُ المعنى في موقعه، فإذا وجبَ لمعنًى أن يكون أوّلاً في النفس وجبَ للّفظ الدالِّ عليه أن يكون مثلَه أوّلاً في النطق[8]، وهكذا.

4 .صور التعليق عند عبد القاهر: بعد أن أكّدَ الجرجاني أنّ النظمَ هو تعليقُ الكلمِ بعضِها ببعض، وجعْلُ بعضِها بسببٍ من بعض، راحَ يبيّنُ صورَ هذا التعليقِ وأشكالَه وأمثلتَه من أقسام الكلمِ الثلاثةِ المعروفةِ، الاسمِ والفعلِ والحرف.

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص 387.
(2) درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، د.ط، د.ت، ص 51.
(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص 105.
(4) درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص 82.
(5) درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص 82. عن إبراهيم سلامة، بلاغة أرسطو، ص 321.
(6) حاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطوّر، ص 46.
(7) درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص 81.
(8) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص 104 بتصرّف.

فقال:»والكلِمُ ثلاثٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ. وللتعليق بينها طرُقٌ معلومةٌ، وهو لا يعدو ثلاثةَ أقسامٍ: تعلُّقُ اسمٍ باسمٍ، وتعلّقُ اسمٍ بفعلٍ، وتعلُّقُ حرفٍ بهما [1] فلا تعلُّقَ لفعلٍ بفعلٍ، ولا ائتِلافَ بينهما؛ فلا يُقال مثلاً:(خرجَ ضحكَ) بنيّة إسنادِ الفعلِ الأوّلِ إلى الثاني، فذلك فاسِدٌ وباطل، ولا يُعَدُّ كلامًا فصيحًا. قال:»فقولُهم (بالضمّ) لا يصِحُّ أن يُرادَ به النطقُ باللفظة بعدَ اللفظة، من غير اتّصالٍ يكونُ بين معنيَيْهما، لأنّه لو جازَ أن يكونَ لمجرّد ضمِّ اللفظِ إلى اللفظِ تأثيرٌ على الفصاحة، لكان ينبغي إذا قيلَ:(ضحِك خرجَ) أن يحدُثَ من ضمّ (خرجَ) إلى (ضحِك) فصاحةٌ، وإذا بطَلَ ذلك لم يبقَ إلاّ أن يكون المعنى في ضمّ الكلمةِ إلى الكلمة توخّي معنًى من معاني النحوِ فيما بينهما [2]. وأمّا إذا قيلَ على سبيل المثالِ:(خرجَ يضحكُ)، أو (كان يعملُ)، يعملُ)، أو (كاد يسقطُ)، فهذه تراكيبُ وإنْ بدتْ في ظاهرها مكوَّنةً من فعلين، فإنّها ليستْ بإسناد أحدِهما إلى الآخر. وإنّما تكونُ دائمًا بتقدير اسمٍ أو ضميرٍ سبقَ ذِكرُه ومعرفتُه يُسنَدُ إليه الفعلانِ. وليستْ من قَبيل تعلُّقِ فعلٍ بفعلٍ؛ فالفعلُ لا يكونُ مسندًا إليه، بل يكونُ أبدًا مسندًا إلى غيره [3].

ولا ائتِلافَ أيضًا بينَ حرفٍ وحرف، ولا حتّى بينَ حرفٍ واسمٍ، أو بينَ حرفٍ وفعلٍ منفردَينِ مستقِلّينِ غيرَ مجتمِعين. كما قد يُفهَمُ خطأً من قوله:»وتعلُّق حرفٍ بهما . وقد نبّهَ بعد ذلك إلى أنّه «لا يكونُ كلامٌ من حرفٍ وفعلٍ أصلاً، ولا من حرفٍ واسْمٍ إلاّ في النداء، نحو: (يا عبدَ اللهِ!) [4]. ومعلومٌ أنّ النداءَ عند نحاتِنا مفسَّرٌ ومؤوَّلٌ بفعلٍ مُضمَرٍ مقدَّر. قال الجرجاني يُفسِّرُ هذا الاستثناءَ من الائتِلاف بينَ الحرفِ والاسمِ في أسلوب النداءِ:»وذلك أيضًا إذا حقَّقَ الأمرَ كان كلامًا بتقدير الفعلِ المضمَرِ الذي هو: (أعني، وأريدُ، وأدعو) ، و»يا دليلٌ عليه وعلى قيام معناه في النفس [5].

وربّما تُوُهِّمَ أنّ مثلَ قولنا: (باللهِ!)، أو (واللهِ!)، أو (تاللهِ!) من قَبيل تعلّقِ الحرفِ بالاسم. والأمرُ ليس كذلك؛ فالقَسَمُ بالباء وهو الأصلُ يكونُ بتقدير فعلِ القَسَمِ أي:(أقسمُ باللّه). أو (حلفتُ باللّه). وإذا كان بالواو أو بالتاء لا يستقيمُ تقديرُ فعلٍ. ويكونُ بتقدير جملةِ المقسَمِ عليه؛ أي:(واللّه لأفعلنَّ!) مثلاً. فيكون

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيّوبي، ص 57.
(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيّوبي، ص375.
(3) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحويّ، الإيضاح، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت .لبنان، ط2، 1416هـ/1996م، ص 72. وابن مالك، شرح التسهيل، 9/1.
(4) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيّوبي، ص 60.
(5)عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، نفس ص.

الأمرُ حينئذٍ من قبيل تعلُّقِ الحرفِ بمجموع الجملةِ، لا بالاسم وحدَه. وأمّا قولُه (بهما) فالمرادُ أن يكونا .الاسمُ والفعل .مجتمِعينِ في نفس التركيب. وقال في موضعٍ آخرَ:»ومِن أجل ذلك انقسمتِ الكلِمُ قسمينِ: مؤتلِفٌ، وهو الاسمُ مع الاسم، والفعلُ مع الفعل. وغيرُ مؤتلِفٍ، وهو ما عدا ذلك، كالفعل مع الفعل، والحرفِ مع الحرف [1].

قدّمَ عبد القاهر صُوَرًا وأمثلةً عن كلّ قسمٍ من أقسام التعلّقِ كما يلي[2]:

1.4: تعلُّقُ اسمٍ باسمٍ: يتعلّقُ الاسمُ بالاسم إذا:

4 .1 .1: كان أحدُهما خبرًا للآخَر. أي يكون أحدُ الاسمينِ مسندًا إليه مبتدأً، والثاني مسندًا خبرًا. نحو قوله سبحانه: «اللّهُ أَحَد « [3].

4 .1 .2: كان الأوّلُ وصفًا مشتقًّا: كأن يكون (اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ، أو صيغةَ مبالغةٍ، أو صفةً مشبَّهةً، أو اسمَ تفضيلٍ) أو مصدرًا عاملاً عملَ الفعلِ، والثاني معمولاً للأوّل. أي أنّ الأوّلَ مسندٌ (كأنّه فعلٌ)، والثاني مسندٌ إليه. نحو:

4 .1 .2 .1: قوله تعالى: «لاهيةً قلوبُهم «[4]. فـ (لاهيةً) اسمُ فاعلٍ أُعْمِلَ عَمَلَ الفعلِ، و(قلوبُهم) معموله فاعلٌ له.

4 .1 .2 .2: وقوله تبارك اسمُه: « ذلك يومٌ مَجْموعٌ له الناسُ «[5] (مجموعٌ) اسمُ مفعول مفعول عامِلٌ، و(الناسُ) معمولُه نائبُ فاعلٍ له.

4 .1 .2 .3: قوله عزّ في عُلاه: « أوْ إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ يتيمًا ذا مَقْرَبةٍ «[6] لفظُ (إطعامٌ) مصدرٌ عاملٌ عَمَلَ الفعلِ المتعدّي، و(يتيمًا) مفعولٌ به للمصدر.

4 .1 .3: كان الأوّلُ صاحبَ حالٍ والثاني حالاً منه. نحو قوله عزّ وجلّ: «وما نُرسِلُ المرسلينَ إلاّ مبشّرينَ ومُنذِرينَ «[7] فـ (مبشرين) هنا حالٌ من (المرسلين)، وكلاهما اسمٌ.

([1]) الإمام عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيّوبي، ص425.

([2]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيّوبي، ص57 .58 .59. كثيرٌ من الشواهد الآتية لم يذكرْها الجرجاني.

([3]) سورة الإخلاص، الآية 1.

([4]) سورة الأنبياء، الآية 3.

([5]) سورة هود، الآية 103.

([6]) سورة البلد، الآيتان 14 و15.

([7]) سورة الكهف، الآية 56.

4 .1 .4: كان أوّلُهما متبوعًا والثاني تابعًا له:

4 .1 .4 .1: كأن يكون نعتًا له، نحو قوله تعالى: « سَبِّحِ اسمَ ربِّك الأعلى ِ«[1]. حيث (الأعلى) نعتٌ لـ (ربِّك).

4.1.4.2: أوتأكيدًا، نحو قوله سبحانه: «وائتوني بأهلكم أجْمَعين ◌َ «[2].

4.1.4.3: أوعطفَ بيانٍ، نحو قوله جلّ شأنُه: «وإلى عادٍ أخاهم هودًا ِ«[3].

4.1.4.4: أوبدلاً، نحو قوله عزّ وجلّ: « إنّ للمتّقينَ مَفازًا حدائقَ وأَعْنابًا ◌َ «[4]

4.1.4.5: أوعطفًا (نسَقًا)، نحو:(حدائقَ وأعنابًا) في الشاهد السابق.

4.1.4.5: كان الأوّلُ مضافًا إلى الثاني، كما في قوله سبحانه: « ربِّ العالمين ◌َ «5.

4.1.4.6: كان الثاني تمييزًا للأوّل، نحو قول اللهِ سبحانه: « فـمَن يعمَلْ مِثقالَ ذرّةٍ خيرًا يَرَه «6.

4.2: تعلّقُ اسمٍ بفعل: يتعلّقُ الاسمُ بالفعل حين:

4.2.1: يكون الاسمُ فاعلاً للفعل.

4.2.2:أو مفعولاً به، كقولك: (ضربتُ زيدًا).

4.2.3: أو مفعولاً فيه، كقولك: (خرجتُ يومَ الجمعةِ ووقفتُ أمامَك).

4.2.4: أو مفعولاً لأجله، كقوله تعالى: « ومَن يفعلْ ذلك ابتغاءَ مرضاتِ اللهِ [7].

4.2.5: أومفعولاً معه، كقولك: (لو تركتُ الناقةَ وفصيلَها لرضعَها).

4.2.6: أو مطلقًا كقولك: (ضربتُ ضربًا).

4.2.7: أو مُنزَّلاً منزِلةَ المفعولِ، كخبر(كان) وأخواتها، والحالِ، والتمييزِ مثل: (طابَ زيدٌ نفسًا)، والاستثناء كقولك: (جاءني القومُ إلاّ زيدًا).

ويُمكنُ إضافةُ حالةٍ من تعلّق الاسمِ بالفعل .أو لنقُلْ تعلّقَ الاسمِ بالجملة . لم يُشِرْ إليها عبدُ القاهرِ في هذا الموضع؛ وهي عندما يكونُ الفعلُ .أو الجملةُ .خبَرًا مسندًا إلى الاسم. نحو قولنا مثلاً: (اللهُ يعلمُ)؛ فـ(يعلمَ) حملةٌ أُسنِدتْ إلى اسمٍ (اللهُ).

---

(1) سورة الأعلى، الآية 1.
(2) سورة يوسف، الآية 93.
(3) سورة الأعراف، الآية 65.
(4) سورة النبأ، الآيتان 31 و32.
(5) سورة الفاتحة، الآية 2.
(6) سورة الزلزلة، الآية 7.
(7) سورة النساء، الآية 114.

3.4: تعلّقُ الحرفِ بالاسم والفعلِ: وهو على ثلاثة أضرُبٍ[1]:

4 .3 .1: حرفُ الجرّ المساعِدُ على التعدية الذي يَتوسّطُ الفعلَ والاسمَ، فيوصِلُ الأوّلَ إلى الثاني. نحو: (مررتُ بزيدٍ). فالفعلُ (مرّ) تعدّى إلى (زيد) بواسطة الحرفِ (الباء) مستعينًا به. وهو ما يُمكنُ تسميتُه بالأنساق الفعليةِ. وهي الأفعالُ التي تُستعمَلُ دائمًا مع حرفٍ يعينُها على التعدية غيرِ المباشِرةِ. نحو قولنا مثلاً:(عدلَ بـ) أي سَوَّى وأشركَ، أو (عَدَلَ في) بمعنى أنصفَ، أو (عدلَ عن) إذا مالَ وحادَ، أو (عدلَ إلى) أي رجعَ. وهذا من تعلّق الحرفِ بالاسم والفعلِ معًا. وكذلك الأمرُ بالنسبة لـ(واو) المصاحبةِ أو المعيّة، و(إلاّ) الاستثنائيّةِ في التوسّط، وإنْ لمْ يكنْ عملُ النصبِ في الاسم بعدهما لهما، ولكن بوساطتهما وعونهما.

4 .3 .2: حرفُ العطفِ، يُدخِلُ الثاني في عمَل عامِلِ الأوّلِ. نحو: (مررتُ بزيدٍ وعمرٍو). ففي هذا المثالِ أدخَلَ حرفُ العطفِ (الواوُ) الاسمَ الثاني (وهو المعطوفُ: عمرٍو) في عمل (أي الجرّ) عامِلِ (حرفِ الجرّ: الباء) الاسمِ الأوّلِ (وهو المعطوفُ عليه المجرورُ: زيدٍ). وهذا من قبيل تعلّقِ حرفٍ باسميْنِ في آنٍ.

4 .3 .3: حروفُ النفيِ أوالاستفهامِ والشرطِ وغيرُها تتعلّقُ بمجموع الجملة. نحو:(لا رَجلَ في الدار). فالحرفُ (لا) هنا لم يتعلّقْ بالاسم المفردِ (رجل) وحده، كما قد يُتوَهَّمُ من قول النحاةِ أنّها لنفي الجنسِ، وإنّما تعلّقَ بمجموع الجملةِ، فيكونُ المعنى أنّ (لا) لنفي الكينونةِ والوجودِ في الدار لجنس الرجالِ. وكذلك الأمرُ إذا قلتَ في الاستفهام: (هل خرجَ زيدٌ؟). فإنّ الحرفَ (هل) تعلّقَ بمعنى الجملةِ كاملةً، لا بالفعل وحدَه؛ لأنّك لم تستفهمْ عن الخروج مطلقًا، ولكنْ عنه واقعًا من زيدٍ. لذلك أُطلِق عليها مصطلحُ حروفِ المعاني أو الجمل.

5 .خلاصة التعليق وصوره عند عبد القاهر: بما تقدّمَ من تفصيلٍ يبلُغُ عددُ العلاقاتِ النحويّةِ التركيبيّةِ بين الكلماتِ في الجملة العربيّةِ عند عبد القاهرِ ثِنْتَيْ عشرةَ علاقةً كلّيّةً أساسيّةً، تتفرّعُ إلى ثلاثٍ وثلاثين صورةً مختلفةً للتعليق عنده، موزَّعةً كالآتي:

1.5: ستُّ (06) علاقاتٍ لتعلُّق الاسمِ بالاسم، هي:

1.1.5: علاقةُ الإسنادِ المتمثّلةِ في الإخبارِ، ولها صورةٌ واحدة.

([1]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيّوبي، ص59 . 60 بتصرّف. وينظر أيضًا عبد العاطي غريب علاّم، دراسات في البلاغة العربيّة، جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1997 م، ص35. وعلي أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، ص72.

2.1.5: علاقة الملابسةِ المتمثّلة في الحاليّة، ولها صورةٌ واحدة.

3. 1.5: علاقة التبعيّة، ولها خمسُ صورٍ على اعتبار أنّ التابعَ يكونُ نعتًا، أو توكيدًا، أو بدلاً، أو عطفَ بيانٍ، أو عطفَ نسَقٍ .

4. 1.5: علاقة الإضافة، ولها صورةٌ واحدة.

5 .1 .5: علاقة العمل التي يعملُ فيها الاسمُ عملَ الفعلِ، ويكون المعمولُ فاعلاً أو مفعولاً به أو نائبَ فاعلٍ. ولها ستُّ صورٍ حيثُ يكون الاسمُ العاملُ اسمَ فاعلٍ، أو اسمَ مفعولٍ، أو صفةً مشبّهةً، أو مصدرًا.

6.1.5: علاقة التمييز، ولها صورةٌ واحدةٌ أيضًا.

2.5: ثلاثُ (03) علاقاتٍ لتعلّق الاسمِ بالفعل، هي:

1.2.5: علاقة الإسناد بالفاعليّة، ولها صورةٌ واحدة.

5 .2 .2: علاقة التعدية بالمفعوليّة، ولها ستُّ صورٍ باختلاف نوعِ المفعولِ الذي يكون مفعولاً به، أو فيه، أو له، أو معه، أو مطلقًا، والمفعولُ فيه يكون ظرفَ زمانٍ أو مكان.

3.2.5: علاقة المنزَّلِ منزلةَ المفعول، ولها أربعُ صورٍ، يكون فيها الاسمُ خبرًا لـ(كان) وأخواتها، أو حالاً، أو تمييزًا، أو مستثنًى.

3.5: ثلاثُ (03) علاقاتٍ لتعلّق الحرفِ بالاسمِ والفعل، هي:

1.3.5: علاقة التوسّط، ولها ثلاثُ صورٍ؛ الجرّ، وواو المعيّة، وإلاّ الاستثنائيّة.

2.3.5: علاقة العطف، ولها صورةٌ واحدة.

5 .3 .3: علاقة التعلّق بمجموع الجملة، ولها ثلاثُ صورٍ هي النفيُ والاستفهامُ والشرطُ. تضافُ إليها حالة النداءِ. ما يجعلُها في الإجمال أربعًا وثلاثين (34) صورةً [1].

فتلك إذن هي إمكاناتُ التأليفِ والتركيبِ بين وَحَداتِ الكلامِ وأقسامِه، وطرقُ التعليقِ والتعلُّقِ بينها، طِبقًا لمعاني النحوِ وأحكامِه المتوَخّاةِ فيما بينَ الكلِمِ من علاقاتٍ حسبَ قانونِ عبدِ القاهرِ في إنشاء الكلامِ ونظمِه. قال بعد بيانِ ذلك:»فهذه هي الطرُقُ والوجوهُ في تعلُّق الكلِمِ بعضِها ببعضٍ ، وهي كما تراها معاني النحوِ وأحكامُه ، وكذلك السبيلُ في كلّ شيءٍ كان له مدخلٌ في صحّة تعلّقِ الكلمِ بعضِها ببعض، لا ترى شيئًا من ذلك يعدو أن يكون حكمًا من أحكام النحوِ ومعنًى

(1) علي أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، من ص70 إلى 76 بتصرّف.

من معانيه [1] .

6. التعليق والنحو عنده:

رجعَ الجرجاني بعد ذلك يُعزّزُ رأيَه في النظم .أو النحو .والتعليقِ، ويُبيّنُ مضمونَه ومحصولَه، وأنّه ليس إلاّ كما تقدَّمَ ذِكرُه. قال:»واعلمْ أنّك إذا رجعْتَ إلى نفسك، علمْتَ علمًا لا يَعترِضُه الشكُّ، أنْ لا نظمَ في الكلِم ولا ترتيبَ، حتى يُعلَّقَ بعضُها ببعضٍ ويُبنى بعضُها على بعض، وتُجعَلَ هذه بسببٍ من تلك... وإذا كان كذلك، علمْنا أن لاّ محصولَ لها غيرُ أن تعمَدَ إلى اسمٍ فتجعلَه فاعلاً لفعلٍ (علاقة الفاعليّة أو الإسناد)، أو مفعولاً (علاقة المفعوليّة أو التعدية)، أو تعْمَدَ إلى اسمَينِ فتجعلَ أحدَهما خبرًا عن الآخَر (علاقة الخبريّة أو الإسناد)، أو تُتبِعَ الاسمَ اسمًا على أن يكونَ الثاني صفةً للأوّل (النعتيّة)، أو تأكيدًا له، أو بدَلاً منه (الثلاثةُ علاقة التبعيّة)، أو تجيءَ باسمٍ بعد تمامِ كلامِك على أن يكون الثاني حالاً (علاقة الملابسة). أو تمييزًا (علاقة التفسير أو التبيين). أو تتوخّى في كلامٍ هو لإثبات معنًى، أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنّيًا، فتُدخِلَ عليه الحروفَ الموضوعةَ لذلك، أو تريد في فعلَينِ أن تجعل أحدَهما شرطًا في الآخَر. فتجيءَ بهما بعد الحرف الموضوعِ لهذا المعنى (معاني الأساليب والجمل) ... وعلى هذا القياسُ . أي وعلى هذه الطريقةِ يكونُ القياسُ[2].

فالنحوُ»يَبحَثُ تأليفَ الكلامِ، أو تركيبَ فيما بين الكلِمِ [3] والألفاظِ، والعلاقاتِ التي تُقيمُها اللغةُ بينها[4] الناتجةِ عن ذلك التركيب المخصوصِ المقصود. وهو «بنيةٌ مجرَّدَةٌ ذاتُ علاقاتٍ داخليّةٍ عضويّةٍ [5] و»نظامٌ تتشابكُ فيه العلاقاتُ العضويّةُ حتى يُصبحَ بهذا التشابُكِ «بِنْيةً «جامعةً مانعةً. وهذا النظامُ محكَمٌ أشدَّ الإحكام لدرجةٍ لا يُمكنُ معها أن يتطرَّقَ إليه شيءٌ من التناقُض، إذْ لوْ حصلَ ذلك لَمَا صلُح للتطبيق [6] وعليه فـ«لا ينبغي تخطِّي الدورِ الذي تُؤدّيه العلاقاتُ والروابطُ داخلَ الجملةِ، فهي التي تجعلُها عضويّةً حيّةً، وهي إذن أساسُ حياتِها. والنحو هو الضابِطُ الدقيقُ والمنظِّمُ الصحيحُ للعلاقات المعنويّة بين الوحداتِ الدالّةِ

(1) الإمام عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص60.
(2) الإمام عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص 106.
(3) محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص 107.
(4) ينظر محمد مندور، النقد المنهجيّ عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة مترجم عن الأستاذين لانسونوماييه، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 1996، ج1/ ص 336.
(5) تمّام حسّان، الأصول، ص 65.
(6) تمّام حسّان، الأصول، ص 62. بتصرّف.

(الكلماتِ) أو بين الجمَلِ في الفكرة الواحدةِ... وهو أساسُ التفاعُلِ بين مكوّناتِ الجملةِ كي تؤدّيَ في النهاية المعنى المنشودَ من الكلام، ولولاه ما نشأَ المعنى الدلاليُّ المفهومُ من الجملة أو الكلام، أي ما كان للكلام معنًى أو مدلولٌ [1] لأنّ اللغةَ عمومًا «لا يُدرَكُ منها غرَضٌ ولا يُفادُ منها معنًى إلاّ بارتباط كلماتِها بعضِها ببعضٍ. والنحوُ يقومُ على دراسة العلاقاتِ المطّرِدةِ بين شتّى أبوابِه. لأنّ الغايةَ من دراسته هي فهمُ تحليلِ بناءِ الجملةِ بما يكشِفُ عن أجزائها ومكوّناتِها، ويوضِّحُ عناصرَ تركيبِها، وترابُطَ هذه العناصرِ فيما بينها، بحيثُ تؤدّي معنًى مفيدًا، ويُبيّنُ علائقَ هذا البناءِ ووسائلَ الربطِ بينها [2].

تقدّمَ أنّ هذه العلاقاتِ التركيبيّةَ أو السياقيّةَ هي ما كان عبدُ القاهر يقصدُه من مصطلح»التعليق [3] فالنحوُ عنده هو التعليقُ والنظم[4] واستعملَ لذلك ثلاثَ كلماتٍ؛ المصدرين (التعليق والتعلّق)، والفعل (يعلِّقُ). قال:»معلومٌ أن ليس النظمُ سوى تعليقِ الكلِمِ بعضِها ببعضٍ [5]. وقال:»فهذه هي الطرقُ والوجوهُ في تعلُّق الكلِمِ بعضِها ببعضٍ، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامُه. وكذلك السبيلُ في كلّ شيءٍ كان له مدخلٌ في صحّة تعلُّقِ الكلِمِ بعضِها ببعض، لا ترى شيئًا من ذلك يعدو أن يكون حكمًا من أحكام النحوِ ومعنًى من معانيه [6] وقال أيضًا:»واعلمْ أنّك أنّك إذا رجعتَ إلى نفسك، علمتَ علمًا لا يعترِضُه الشكُّ، أن لاّ نظمَ في الكلم ولا ترتيبَ، حتى يُعلَّقَ بعضُها ببعضٍ ويُبنى بعضُها على بعض، وتُجعَلَ هذه بسببٍ من تلك [7] ف»التعلُّقُ والإسنادُ يُفهَمان من النحو، وعنهما تكونُ المعاني التي يريدُ المتكلّمُ إبرازَها، ويستطيعُ السامعُ إدراكَها [8] و»المعنى النحويُّ أو الوظيفيُّ في الدراسات الحديثةِ يعبّرانِ عن مفهومٍ واحدٍ، هو المعنى الذي تكتسبُه الكلمةُ داخلَ السياقِ؛ أي المعنى الناتِج من وضع الكلمةِ في علاقةٍ مخصوصةٍ مع سائر الكلماتِ في الجملة. فإذا رتّبتَ الكلماتِ في تركيبٍ لغويٍّ صحيحٍ اكتسبَتْ معانيَ نحويّةً تُحدِّدُها طبيعةُ التركيبِ الذي ترِدُ فيه [9] والوظائفُ النحويّةُ إجمالاً هي المعاني النحويّة التي

(1) محمد رزق شُعير، الوظائف الدلاليّة للجملة العربيّة، ص 10. بتصرّف.
(2) محمد رزق شُعير، الوظائف الدلاليّة للجملة العربيّة، ص1 .2.
(3) تمّام حسّان، اللغة العربيّة، ص 188. ومحمد رزق شُعير، الوظائف الدلاليّة للجملة العربيّة، ص19.
(4)خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 33. يسمّي محمد مندور علم النحو أو التراكيب syntaxe)) بعلم النظم، النقد المنهجي عند العرب، ص 437. مترجم عن كتاب . علم اللسان لأنطوان مايبه.
(5) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 57.
(6) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص60.
(7) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص 106.
(8) عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، ص80 بتصرّف.
(9) محمد رزق شُعير، الوظائف الدلاليّة للجملة العربيّة، ص 19 .20. وأضاف إلى ذلك مصطلَحَيْ المعنى الداخليّ

تُحدّدُها الكلماتُ في الجملة. فإذا نظرنا في قولنا على سبيل المثال: (أكرمَ عليٌّ خالدًا)، وجدْنا العنصرَيْنِ (عليٌّ) و(خالدًا) مرتبِطين متّصلينِ في التركيب بالفعل المتعدّي (أَكرَمَ) اتّصالاً وثيقًا؛ إذْ إنّه يعودُ إليه وحدَه إمكانُ الجمعِ بينهما هنا، فإذا سقطتْ علاقتُه بهما فقدَا وجودَهما التركيبيَّ والدلاليَّ. فما معنى قولِنا:(عليٌّ خالدًا) دونَ الفعلِ الذي يربطُ بينهما؟. وفي الوقت ذاتِه ماذا يُفيدُ الفعلُ (أكرمَ) دونَ العنصرَين الآخرَين؟ غيرَ الدلالةِ على الحدث وزمانِه مجرَّدًا من أيّ دلالةٍ أخرى. كما تُفهَمُ العلاقةُ القائمةُ بينَ الفعلِ وبينَ العنصرِ الأوّلِ برفعه، وهي علاقةُ الإسنادِ، وبينَه وبينَ الثاني بنصبه، وهي علاقةُ التعدية. فالمعنى النحويُّ يتوقّفُ على هذه العلاقاتِ لا على المعاني المعجميّةِ المفرَدةِ لعناصر الجملة [1].

هذا ويمكنُ لدائرة هذه العلاقاتِ النحويّةِ السياقيّةِ أن تتّسِعَ وتمتدَّ أكثرَ. كما يظهرُ في تمديد المثالِ السابقِ إلى:

(أكرمَ عليٌّ خالدًا إكرامًا جيّدًا خارجَ الدارِ عصرَ الجمعةِ احترامًا له)[2]. لتحليل هذا التركيبِ الموسَّعِ الممتدِّ أقسّمُ الكلماتِ المكوّنةَ له على شكل ثنائيّاتٍ، بين جزأَيْ كلّ ثنائيّةٍ منها علاقةٌ نحويّةٌ تركيبيّةٌ خاصّة على النحو الآتي:

ـ(أكرمَ، عليٌّ): بين العنصرَينِ (أكرمَ) و(عليٌّ)، أي بين عمدتَين:الفعلِ المسندِ والفاعلِ المسنَدِ إليه، وهي علاقةُ الإسنادِ، الممثَّلةُ في الفاعليَّة.

ـ(أكرمَ، خالدًا): بين الفعلِ (أكرمَ) ومفعولِه المباشرِ الفضلةِ (خالدًا) أي: المفعوليّة المباشرة، (مفعول به)، وهي هنا علاقةُ التعدية.

ـ(أكرمَ، إكرامًا): بين (أكرمَ) و(إكرامًا)، أي بين الفعلِ والمفعولِ المطلقِ، وهي علاقةُ التحديدِ أو التوكيدِ.

ـ(أكرمَ، خارجَ): بين (أكرمَ) الفعلِ و(خارجَ) المفعولِ فيه الدالِّ على المكان، وهي علاقةُ الظرفيّةِ المكانيّة.

ـ(أكرمَ، عصرَ): بين الفعلِ (أكرمَ) و(عصرَ) المفعول فيه أيضًا، ولكنّه الدالُّ على الزمان، وهي علاقةُ الظرفيّةِ الزمانيّة.

والمعنى البنيويّ .. نقلاً عن جوديت جرين، التفكير واللغة، ترجمة عبد الرحيم جبر، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1993، ص169.

(1) محمد رزق شُعير، الوظائف الدلاليّة للجملة العربيّة، ص 11 بتصرّف.

(2) استعمل محمد رزق شُعير وخليل عمايرة نفس التركيب لكن بدون توسيعه باستعمال ظرف المكان، ينظر الوظائف الدلاليّة للجملة العربيّة، ص12. وفي نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدّة، م. ع. س، ط1، 1404 هـ/1984م، ص99.

ـ(أكرمَ، احترامًا): بين الفعلِ (أكرمَ) والمفعولِ له أو لأجلِه (احترامًا)، وهي علاقةُ الغائيّةِ أو السببيّة.

وهذه علاقاتٌ كلُّها مرتبطةٌ بالبؤرة المركزِ التي هي الفعلُ، يُسميها نحاتُنا معمولاتِ الفعلِ.

.(إكرامًا، جيّدًا): بين النعتِ (جيّدًا) ومنعوتِه (إكرامًا)، وهي علاقةُ التبعيّة.

ـ(عصرَ، الجمعةِ): أي بين المضافِ (عصرَ) والمضافِ إليه (الجمعةِ)، وهي علاقةُ الإضافةِ أو النسبةِ.

ـ(احترامًا، له): بين المصدرِ (احترامًا) ومتعلِّقِه (له)، وهي علاقةُ التخصيصِ أو المفعوليّةِ غيرِ المباشِرةِ بواسطة جسرِ حرفِ الجرّ، وهي صورةٌ من صُوَر التعدية.

ـ(اللام، والهاء) في (له): أي بين الجارّ والمجرور، وهي علاقةُ التلازُمِ، والنسبةِ في آنٍ.

فكما نرى نصلُ بالتحليل النحويّ لهذه الجملة الممتدّةِ ذاتِ الإسنادِ الواحدِ إلى إبراز علاقاتٍ تركيبيّةٍ كثيرةٍ بلغتْ هنا عشرةً. وبإمكان المتكلّم زيادةُ علاقاتٍ أخرى بالتوسُّع أكثرَ في التركيب، بذكر كلّ المتعلّقاتِ الممكنةِ، كأن يقولَ:(أكرمَ الرجلُ طيّبَ النفسِ ضيوفَه إلاّ واحدًا خارجَ الدارِ عصرَ الجمعةِ إحسانًا منه واحترامًا لهم). فيزيدَ بذلك علاقةَ الملابسةِ (الحالِ) بقوله:(طيّبَ النفسِ) في الثنائيّة (الرجل، طيّب)، وعلاقةَ الإخراجِ بالاستثناء في (ضيوفه، واحدًا). وعلاقة التبعيّةِ بالعطف في (إحسانًا، احترامًا). وهكذا حسبَ نيّةِ المتكلّمِ والمعاني التي يرغَبُ في التعبير عنها وتبليغِها[1]. وعلى هذا تبدو الجملةُ أشبهَ بسلسلةٍ متّصِلةِ الحلقاتِ متماسكةٍ إذا انتزعْنا منها حَلَقَةً أو اختلّ التماسُكُ عند حلقةٍ من حلقاتها لسببٍ من الأسباب أصبح لدينا سلاسلُ تستقِلُّ كلٌّ منها عن الأخرى[2]. يقول ابنِ يعيش:»... أنّ الشيئَيْن إذا تركَّبا حدثَ لهما بالتركيب معنًى لا يكونُ في كلّ واحدٍ من أفراد ذلك المركَّبِ [3].

قائمة المصادروالمراجع:

القرآن الكريم.

(1)للتوسّع في هذه العلاقات ينظر تمّام حسّان، اللغة العربيّة، من ص191 إلى ص204 تحت عنوان . قرائن التعليق .القرائن المعنويّة .. ومحمد إبراهيم عبادة، الجملة العربيّة مكوّناتها، أنواعها، تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، ط4، 1428هـ/2007م، من ص15 إلى 19.

(2) محمد رزق شعير، الوظائف الدلاليّة للجملة العربيّة، ص12 بتصرّف.

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1/ص 85.

.ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار المعارف، القاهرة.

– ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائيّ الحيّانيّ الأندلسيّ، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، د.ط، د.ت.

. ابن يعيش موفّق الدين يعيش، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيريّة، مصر. د.ط، د.ت.

. أبو بشر عمر و بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.

. أبو حيّان الأندلسيّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

. أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، كتاب المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، القاهرة، ط2، 1399هـ/1979م.

أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحويّ، الإيضاح، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت.لبنان، ط2، 1416هـ/1996م

. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، تحقيق سعيد محمود عقيّل، دار الجيل، بيروت.لبنان، ط1، 1424هـ/2003م.

. أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1995م.

. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت. لبنان، الطبعة الجديدة، 2007م، ص389.

. إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت.لبنان، ط1، 2006.

. تمّام حسّان، الأصول دراسة إبيستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، د.ط، 1982د.

. تمّام حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، عالم الكتب،القاهرة، ط3، 1418هـ /1998م. د. ط، د. ت.

. جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط، 1413هـ/1992م

. حاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطوّر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1979م. د. ط، د. ت.

. خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدّة، م. ع. س، ط1، 1404 هـ/1984م.

. درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، د.ط، د.ت.

– الرضيّ الاستراباذي، شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، م. ع. س، ط1، 1414هـ/1993م.

. زهران البدراوي، عالِم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتنّ في العربيّة ونحوها، دار العلم العربي، ط1، 2009.

. عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، دار

المريخ، الرياض.

. عبد العاطي غريب علاّم، دراسات في البلاغة العربية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1997م.

. عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدّة، د. ط، د. ت.

. عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، شكله وشرح غامضَه وخرّج شواهدَه وقدّم له ووضع فهارسَه ياسين الأيّوبي، المكتبة العصريّة، صيدا . بيروت،1424ه/2003م.

.علي أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م.

محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية مكوّناتها، أنواعها، تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، ط4، 2007م.

. محمد رزق شُعير، الوظائف الدلاليّة للجملة العربيّة دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1428ه/ 2007م.

. محمد عبد المطّلب، البلاغة والأسلوبيّة، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط1، 1994.

. محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، تقديم رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت .لبنان، ط1، 1996.

. محمد مندور، النقد المنهجيّ عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة مترجم عن الأستاذين لانسون ومايبه، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 1996.

.محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، د.ط، د.ت.